

نشرة دورية عن اهم موضوعات المنظمات الاقتصادية الدولية

فبراير ٢٠٢٢

في ضوء أهمية مفاوضات المنظمات الاقتصادية الدولية بصفة عامة، ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة، وتأثير تطوراتها على التجارة الدولية، فيما يلي عرض موجز عن اهم الموضوعات التي طرحت خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ، وتتناول النشرة الموضوعات التالية:

- الإعلان عن مبادرة لنقل تكنولوجيا لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال mRNA ، في ٦ دول افريقية من بينها مصر.
- جهود منظمة الصحة العالمية لإحتواء فيروس كورونا، واجتماع لوزراء خارجية دول مجموعة العمل الخاصة بكوفيد ١٩
- المنتدى الافتراضي الذي نظمته منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي حول دور التجارة في الدول النامية " الطريق إلى التعافي". سلطان
- ورشة عمل بمنظمة التجارة العالمية تحت عنوان Digital Connectivity and Economic Diversification
- تحديد موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. سلطان
- منصة "بلطاج" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية. سلطان

١- الإعلان عن مبادرة لنقل تكنولوجيا لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال mRNA ، في ٦ دول

افريقية من بينها مصر.

- تم الإعلان في ١٨ / ١٢ / ٢٠٢٢ خلال قمة إفريقيا والاتحاد الاوروبي في بروكسل عن مبادرة لنقل تكنولوجيا لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال mRNA ، في ٦ دول افريقية وهى بالإضافة إلى مصر كل من كينيا ونيجريا والسنغال وتونس وجنوب افريقيا.

خلفية عن المبادرة

- كانت منظمة الصحة العالمية وتحالف COVAX التابع لها قد أطلقت دعوة في أبريل ٢٠٢١ للتقدم بعروض لاستضافة مراكز تكنولوجيا للقاحات ال mRNA ، وكذا لنقل تلك التكنولوجيا للمراكز التي سيتم إنشاؤها ، وقد تم البدء بمركز جنوب أفريقيا وقد شكلت المنظمة تحالفا يعرف بتحالف لقاحات mRNA الجنوب أفريقي SAMVAC ، ويعاون المنظمة في تنفيذ هذا المشروع

مجمع براءات اختراع الادوية Medicines Patent Pool's (MPP) المدعوم من الامم المتحدة حيث يقوم بإدارة الامور المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والترخيص الطوعي للأدوية *Voluntary Licensing* والحصول على التراخيص المطلوبة في هذا الشأن من الجهات المعنية.

- ويشارك في تنفيذ المبادرة من الناحية الفنية كل من: الشركة الجنوب أفريقية للقاحات Biovac ، وشركة Afrigen Biologics and Vaccines الجنوب افريقية للتكنولوجيا الحيوية ، ومجلس البحوث الطبية الجنوب أفريقي (من خلال مركز التكنولوجيا الحيوية الطبية بجامعة Stellenbosch الجنوب أفريقية) ، والمركز الأفريقي للتحكم والوقاية من الامراض CDC.

موجز عن تنفيذ المبادرة في جنوب افريقيا

- جاء إنشاء مركز لقاحات الـ *mRNA* بمبادرة من حكومات جنوب أفريقيا وفرنسا (حيث تم الاعلان عنه في اعقاب زيارة قام بها الرئيس الفرنسي إلى جنوب أفريقيا في مايو ٢٠٢١) وبرعاية منظمة الصحة العالمية، وذلك في إطار مبادرة الاتحاد الاوروبى لتنويع أماكن إنتاج اللقاحات ومساعدة القارة الافريقية لتوفير جزء من احتياجاتها محليا، ويعد المركز باكورة المراكز التي يتم إنشاؤها في إطار تلك المبادرة.
- يهدف مركز لقاحات الـ *mRNA* إلى تطوير المعرفة والتكنولوجيا المرتبطة باللقاحات المعتمدة على الـ *mRNA* إلى المستوى الذى يسمح بإنتاجها بشكل ضخم Mass Production ، بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم لنقل تلك التكنولوجيا للدول الافريقية والدول الاخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- وكانت شركة Afrigen قد أعلنت عن حصولها على استحسان من منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالنسخة الاولى من لقاحها الخاص بكوفيد ١٩ والمعتمد على تكنولوجيا *mRNA* حيث ستبدأ بالتعاون مع المنظمة في إجراء الاختبارات الاكلينيكية الخاصة بهذا اللقاح خلال العام الجاري متوقعة أن يتم إنتاجه وطرحه للاستخدام بشكل تجارى مطلع عام ٢٠٢٤، وتتضمن المبادرة إنشاء مركز لأبحاث الجينوم يتبع كلية الطب في جامعة Stellenbosch خلال العام الجاري، وسيكون أكبر مركز من نوعه في قارة أفريقيا باستثمارات تتجاوز ٧٠ مليون دولار أمريكي.
- جدير بالذكر ان الدكتور / Tedros Adhanom Ghebreyesus المدير العام لمنظمة الصحة العالمية قد قام بزيارة عمل خلال يومي ١١ و ١٢ فبراير الجاري إلى جنوب أفريقيا بصحبة وزير التنمية والتعاون البلجيكي ، وذلك في اطار مبادرة المنظمة لإنتاج هذه اللقاحات في الدول الافريقية، وقد أشار سيادته إلى أنه بينما وصلت نسبة من تلقوا جرعتين من اللقاحات بنهاية عام ٢٠٢١ نحو ٥٨% على مستوى العالم فان تلك النسبة تصل لنحو ٧% فقط في أفريقيا ، وأضاف أن الجائحة ستستمر لبعض الوقت في ظل ظهور متحورات جديدة من الفيروس خاصة في الدول ذات معدلات التلقيح المنخفضة، والتي لم تتكون لديها مناعة القطيع بعد *Herd Immunity*.

٢- اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة العمل الخاصة بكوفيد ١٩

■ تم عقد اجتماع لوزراء خارجية دول مجموعة العمل الخاصة بكوفيد ١٩ COVID * يوم ١٤ فبراير ٢٠٢٢ * مجموعة العمل هي عبارة عن مبادرة من عدد من الدول والمنظمات الدولية تهدف إلى تنسيق الجهود العالمية لمكافحة الجائحة والسيطرة عليها ولا تتبع أية منظمة بذاتها.

افتراضيا بدعوة من وزير الخارجية الأمريكي Anthony Blinken بهدف تنسيق الجهود وتعبئة الموارد لتعزيز الاستجابة العالمية للجائحة ، وذلك بهدف تنسيق الجهود وتعبئة الموارد للوصول إلى الهدف الذى حددته منظمة الصحة العالمية WHO بتطعيم ٧٠٪ من سكان دول العالم بحلول سبتمبر ٢٠٢٢ بهدف إكتساب مناعة القطيع وإضعاف الفيروس ومتحوراته وصولا الى انتهاء الجائحة خلال العام الجارى، وقد شارك فى الاجتماع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة ، الاتحاد الاوروبى ، استراليا ، كندا ، فرنسا ، المانيا ، كولومبيا ، الهند ، اندونيسيا ، ايطاليا ، اليابان ، كوريا ، نيوزيلاندا ، السعودية ، السنغال، جنوب أفريقيا ، اسبانيا ، المملكة المتحدة ، منظمة الصحة العالمية ، المركز الافريقى لمكافحة الامراض CDC التابع للإتحاد الافريقى.

■ حدد الاجتماع الفجوات التى تحتاج إلى تدخل عاجل من أجل هدف وضع فيروس ١٩ COVID تحت السيطرة وكذا زيادة جاهزية دول العالم والمنظمات المعنية لمجابهة أية أخطار تهدد الصحة العامة مستقبلا، ومن اهم تلك الفجوات الآتى: إزالة الاختناقات التى تعرقل وصول اللقاحات بقدر كاف إلى الدول الفقيرة بزيادة مرونة سلاسل التوريد، ورفع كفاء شبكات توزيع اللقاحات داخل تلك الدول ، ومكافحة المعلومات المغلوطة عن اللقاحات من خلال نشر رسائل تستند على أسس علمية بواسطة النخب وقادة المجتمع المدنى ووسائل الاعلام المختلفة ، والاهتمام بسلامة الطواقم الطبية الموجودة فى الصفوف الامامية لمواجهة الفيروس ورفع كفاءتهم ، والعمل على توفير المنتجات الطبية الضرورية (غير اللقاحات) مثل العلاجات Therapeutics وكواشف الاختبارات Diagnostics والاكسجين والتى تشتد الحاجة إليها فى الدول الفقيرة ، وتقوية هيكل الأمن الصحى العالمى بما يمكن من انهاء الازمة الراهنة والتعامل مع الطوارئ الصحية المستقبلية.

■ كما أعلن وزير الخارجية الأمريكى عن تبرع الولايات المتحدة بـ ٥ مليون جرعة اضافية من لقاح جونسون اند جونسون للقارة الافريقية لىتم توزيعهم من خلال The African Vaccine Acquisition Trust (AVAT) وهى آلية توفير اللقاحات التابعة للإتحاد الافريقى ليصل اجمالى اللقاحات التى تبرعت بها الولايات المتحدة للقارة الافريقية حتى تاريخه ١٥٥ مليون جرعة (من اجمالى ٤٣٥ مليون جرعة لمختلف دول العالم).

أعلن الأتحاد الاوروبى أنه كان فى طليعة الجهود الدولية لمكافحة الوباء من خلال تشكيل فريق عمل أوروبا ١٩ Team Europe Global Response to COVID من المفوضية والدول الاعضاء ، وقيام الاتحاد بتوزيع ١,٨ مليار جرعة من اللقاحات المصنوعة فى أوروبا وتسليمها إلى ١٦٥ دولة وكذا تعبئة ٤٦ مليار يورو لمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة حول العالم ، كما تم التأكيد على تخصيص الاتحاد ١٢٥ مليون يورو إضافية لنشر تصنيع اللقاحات فى القارة الافريقية.

٣- المنتدى الافتراضي الذي نظمته منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي حول دور التجارة في الدول النامية " الطريق إلى التعافي".

- عقد المنتدى الافتراضي الذي نظمته منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي في ٢٤ يناير ٢٠٢٢ حول دور التجارة في الدول النامية " الطريق إلى التعافي": *The Role of Trade in Developing Countries " Road to Recovery"*، وذلك بهدف عرض دراسة مشتركة بشأن كيف يمكن أن تساعد التجارة الدولية الدول النامية على التعافي من اثار أزمة الجائحة وتعزيز مرونة اقتصاداتها للأزمات المستقبلية، وكذلك تخفيض معدلات الفقر ، والتخفيف من انبعاثات الكربون حفاظا على البيئة، وذلك بمشاركة مدير عام منظمة التجارة العالمية وعدد من المسؤولين بالمنظمة والبنك الدولي ووزراء التجارة والصناعة في بنجلاديش وكولومبيا وكينيا.
- أكدت الدكتورة: *Ngozi Okonjo- Iweala* المدير العام للمنظمة على أن حرية التجارة والحفاظ على عمل سلاسل الامداد العالمية بانسيابية يساعد بشكل كبير على تحقيق التعافي الاقتصادي، ومن ثم فإنه يجب زيادة قدرات الدول النامية في مجال التجارة الدولية حتى يتسنى زيادة حصتهم من حجم تلك التجارة والاستفادة من المكاسب المحققة من وراء ذلك، وكذا التحول إلى الاقتصاد الأخضر، كما أشارت سيادتها إلى أهمية زيادة قدرات الدول النامية في الحصول على اللقاحات، وأهمية تضمين استجابة منظمة التجارة العالمية للجائحة الاعفاء المؤقت من بعض أحكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (التريبس) ، وكذا ضرورة تحقيق تقدم في المفاوضات الخاصة بالملفات ذات الأولوية على أجندة المنظمة مثل اتفاق الدعم المقدم للمصايد السمكية ، واتفاق الزراعة ، واتفاق تيسير الاستثمار، واتفاق التجارة الالكترونية.
- أكدت السيدة *Mari Pangestu* مدير تنمية السياسات والشركات بالبنك الدولي على أن الفرصة متاحة حاليا لإعادة صياغة شكل الاقتصاد العالمي بالتحول إلى اقتصاد أخضر مستدام يشمل الجميع وأكثر مرونة على امتصاص الصدمات، وأشارت سيادتها إلى توقعات نمو الاقتصاد العالمي الصادرة مؤخرا من البنك وتتمثل في انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي في ٢٠٢٢، و٢٠٢٣ ، كما نوهت إلى أهمية عدد من الموضوعات منها: تمكين الدول النامية من الوصول للقاحات،

والتمويل منخفض التكلفة اللازم للتجارة، والعمل على الحد من تشوهات التجارة وإزالة القيود غير الجمركية، وزيادة التعاون والتفاهم بين الدول المتقدمة والنامية في الموضوعات التجارية لا سيما المتعلقة بالصحة والامن الغذائي.

• اتفق المشاركون في نهاية الحدث على أهمية دعم التعاون بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لاسيما في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي تساعد على زيادة التجارة عبر الحدود وتمكن الدول النامية من تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة، وتقديم المساعدات الفنية ونقل التكنولوجيا للدول الفقيرة حتى تتمكن من زيادة حصتها في التجارة الدولية خاصة التجارة التي تراعى الابعاد البيئية

٤- ورشة عمل بمنظمة التجارة العالمية تحت عنوان Digital Connectivity and Economic Diversification

عقد بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٧ بمنظمة التجارة العالمية ورشة عمل تحت عنوان Digital Connectivity and Economic Diversification بهدف رصد وتقييم الأنشطة المعنية بالمعونة من اجل التجارة "Aid for Trade" والتعرف على تأثير جائحة COVID-١٩ في الأنشطة الاقتصادية.

أوضحت المؤشرات وعمليات رصد ومتابعة الأنشطة المعنية بالمعونة من اجل التجارة أن جائحة COVID-١٩ كانت بمثابة عامل تسريع للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، كما تم الإشارة إلى التحديات التي تواجه التجارة في المجال الرقمي والتي تتضمن عدم المساواة في استخدام الانترنت سواء على المستوى الدولي او داخل الدولة، بالإضافة الى تداخل الإجراءات والسياسات المتعلقة بتنظيم التجارة في المجال الرقمي، والحاجة إلى إصلاحات في القوانين والإجراءات لإتاحة الفرصة لتنمية تلك التجارة، فضلا عن وجود قيود على تبادل البيانات والمعلومات، وعدم مرونة السياسات التجارية.

أوضح ممثل البنك الدولي في بيانه ان عملية الاستجابة والتعافي لجائحة COVID-١٩ تعود إلى مدى التقدم التكنولوجي في الدول، وأشار إلى أهمية التحول للاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة، فضلا عن الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، ودعم عملية التحول الرقمي داخل الدول النامية والأقل نموا.

وأشارت مندوب الاتحاد الأوروبي إلى أن دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي أصبح من الموضوعات ذات الأولوية في برامج المعونة مقابل التجارة وذلك منذ عام ٢٠١٧، حيث تتضمن خطة الاتحاد الأوروبي في إطار المعونة من اجل التجارة دعم الاستثمار في تقنية الرقمنة والخدمات، دعم اللوجستيات الخاصة بالتحول الرقمي للحكومات والتجارة، فضلا عن تقديم المعونة الفنية

اللازمة لدعم عملية التحول الرقمي. كما ألقى الضوء على منظومة الاتحاد الأوروبي Global Gateway والذي يتضمن خطة الاتحاد الأوروبي لدعم البنية التحتية في العالم بعد أزمة COVID-19، ومؤتمر COP26، فضلا عن طرح المحور الرقمي من أجل التنمية Digital for Development (D4D)، كما أشارت سيادتها إلى خطة الاتحاد الأوروبي الجديدة من أجل تطوير الاتصالات والكابلات البحرية لتصبح أكبر استيعابا للمواطنين في مختلف الدول، وتأمين المواقع الإلكترونية ضد القرصنة.

■ أشار ممثل بنك التنمية الآسيوي (ADB) إلى أن التجارة ستعود إلى حالتها في آسيا مع زيادة إنتاج لقاح COVID-19، حيث من المتوقع أن يحدث نمو إقليمي بنسبة 5,3 ٪ خلال عام 2022، كما عرض البنك منتجاته من القروض والمنح والمساعدات الفنية لأعضائه من البلدان النامية في دول آسيا، بما في ذلك القروض الخاصة بحملات التطعيم.

٥- تحديد موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية

تم الإعلان خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 23/2/2022 عن اعتماد موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية ليكون الأسبوع الذي يبدأ في 13 يونيو 2022.

٦- منصة "بنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية

- تعد منصة "بنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية من اهم إنجازات صندوق النقد العربى، وتهدف المنصة إلى تعزيز التكامل المالى الإقليمى من خلال تشجيع استخدام العملات العربية في مقاصة وتسوية المعاملات المالية والاستثمارات عبر الحدود، والربط مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية. وانجز صندوق النقد العربى خلال عام ٢٠٢٠ مشروع إنشاء المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، وتم إطلاق منصة "بنى" لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، التابعة للمؤسسة التي تم إنشاؤها تنفيذاً لقرار مجلس محافظى صندوق النقد العربى رقم ٤ لعام ٢٠١٨.
- وقد شهد عام ٢٠٢٠ جهوداً مكثفة للصندوق لاستكمال الربط مع البنوك المركزية والتجارية وتضمين العملات العربية، بالتعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى التواصل المستمر مع المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المنطقة العربية. وقد انجز الصندوق بالتعاون مع شركة عالمية للخدمات القانونية، جميع النماذج والوثائق والمتطلبات القانونية المتعلقة بالاتفاقات والعقود مع كل من المؤسسات المصرفية المشاركة في المنصة، وبنوك حسابات التسوية للعملات العربية والدولية.
- كما تم انجاز الدليل التنظيمى والقواعد الإجرائية لعمليات المنصة، بالتشاور مع البنوك المركزية والتجارية العربية، بالإضافة إلى أنجاز إطار سياسة المخاطر وأطار سياسات حماية سرية البيانات في المنصة، والتوقيع على اتفاقية استضافة دولة الامارات العربية المتحدة لمقر المؤسسة.